

الإصلاحات المقترحة من التقييم الخارجي المستقل - حالة الإجراءات المبكرة

”الإجراءات المبكرة“ هي الأنشطة التي يكون للمدير العام سلطة الشروع في تنفيذها قبل الاستعراض الكامل لمشروع خطة العمل الفورية من جانب الأجهزة الرئاسية. وقد أولت الإدارة عنايتها الفائقة لجميع أنشطة الإجراءات المبكرة للمساهمة في توليد الزخم المطلوب لمتابعة التقييم الخارجي المستقل. وتتطلب الإجراءات المبكرة اتصالاً وتشاوراً، وبناءً للثقة، ومشاركة من مجموعات العمل، وهيئات الموظفين، والموظفين ككل. كما يتطلب بعض تلك الإجراءات تغييرات في العمليات الإجرائية، وإعادة برمجة النظم الحاسوبية، وخبراء استشاريين، وتدريباً للموظفين، واختبار وتجريب عمليات جديدة. وعلى الرغم من تلك المعوقات فإن 80 في المائة من 117 إجراءً مبكراً قد تم الانتهاء منها (27 في المائة) أو يسير التقدم فيها بشكل طبيعي (53 في المائة) لإنجازها في مواعيدها المقررة، بينما تأخر أو توقف تنفيذ 20 في المائة من الإجراءات المبكرة بسبب عدم توافر التمويل أو لدواعٍ أخرى. وستُدرج أي إجراءات مبكرة لم تُستكمل قبل انعقاد المؤتمر العام لسنة 2008 ضمن خطة العمل الفورية، مصحوبة بالإجراءات التي تتخذها الإدارة والناشئة عن الاستعراض المفصل. وفيما يلي موجز بالإجراءات المبكرة:

التحسينات في الإدارة حسب ما أكده التقييم الخارجي المستقل، تشمل الأنشطة التي يمكن أن يبادر بها المدير العام. وتمثل أول نشاط رئيسي في البدء بإجراء استعراض مفصل للإدارة وخدمات الدعم. ووقع الاختيار على شركة استشارية لإجراء الاستعراض في مايو/أيار 2008. والهدف من المرحلة الأولى لهذا الاستعراض هو وضع نموذج أعمال رفيع المستوى لتحقيق نتائج المنظمة في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية. وتحقق ذلك في نهاية سبتمبر/أيلول 2008. وفي أعقاب قيام الإدارة والجهاز الرئاسي بالنظر في هذا النموذج، ستشرع الشركة الاستشارية في تنفيذ المرحلة الثانية لمواصلة تطوير النموذج وتوفير مزيد من التفاصيل بشأن الآثار التنظيمية، وإعداد المشاريع اللازمة لتنفيذ التغييرات الضرورية، وتقديم تقدير أكثر تفصيلاً للتكاليف والوفورات.

الإجراء	الحالة
الاستعراض المفصل (مرحلتان)	المرحلة الأولى (نموذج الأعمال الرفيع المستوى) - تم الانتهاء منه في الموعد المقرر وهو الآن قيد نظر الإدارة.
	المرحلة الثانية (وضع نموذج مفصل) من المقرر أن تبدأ في منتصف أكتوبر/تشرين الأول وستنتهي في أبريل/نيسان 2009

وفي مجال *الموارد البشرية*، أوصى التقييم الخارجي المستقل المنظمة بمواءمة معايير التعيين والتطوير الوظيفي والترقية في إطار مترابط لسياسات الموارد البشرية. وعُرضت استراتيجيات وسياسة بشأن إدارة الموارد البشرية على مجموعة العمل في أبريل/نيسان 2008، وتم، أو يجري، اتخاذ عدد من التدابير:

- تفويض سلطة تعيين الموظفين الفنيين والقطريين لرؤساء الإدارات والمكاتب الإقليمية والمستقلة اعتباراً من أبريل/نيسان 2008؛
- يجري تجريب نهج شامل لإدارة الأداء. ويتسم ذلك بأهمية محورية في الإدارة القائمة على النتائج حيث يربط بين خطط عمل الموظفين وأهداف المنظمة ويجري تعميمه على نطاق المنظمة بدءاً من مستوى نائب المدير العام فما دونه؛
- تم وضع خطة عمل للمساواة بين الجنسين لدمج تعيين واستبقاء الموظفين في سياسات من قبيل الموازنة بين العمل والحياة؛
- تم وضع وثيقة سياسات بشأن تطبيق برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين ويجري استعراضها داخلياً؛
- كما وضعت سياسة بشأن تناوب الموظفين ويجري استعراضها داخلياً؛
- أعيد توزيع أموال التدريب وفقاً لتوصية التقييم الخارجي المستقل بشأن توجيه موارد التدريب لبناء مهارات الموظفين في مجال تحديد ورصد النواتج والنتائج؛
- سيجري توسيع برنامج مركز تطوير الإدارة المشترك بين المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي اعتباراً من 2008 ليشمل الموظفين الذين يضطلعون بمسؤوليات إدارية، وتوسيع البرنامج ليشمل الموظفين في الفئات الأدنى من مستوى مدير.

الإجراء	الحالة
تعيين الموظفين الفنيين والقطريين	تم تفويضه لرؤساء الإدارات/المكاتب في أبريل/نيسان 2008
الإدارة الشاملة للأداء	بدأت المرحلة التجريبية في أبريل/نيسان 2008 ومن المتوقع البدء في تعميمها على نطاق المنظمة في منتصف عام 2009
خطة عمل المساواة بين الجنسين	يجري استعراض مشروع الخطة في أعقاب المشاورات الأولية مع أصحاب المصلحة
برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين	وضعت السياسة ويجري استعراضها داخلياً
سياسة تناوب الموظفين	وضعت السياسة ويجري استعراضها داخلياً
توزيع أموال التدريب	توزع أموال التدريب وفقاً لتوصية التقييم الخارجي المستقل
مركز تطوير الإدارة	جرى توسيع البرنامج ليشمل الموظفين دون مستوى مدير ممن تناط بهم مسؤوليات إدارية

وفي مجال *المالية*، من المعترف به أن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يمثل شرطاً مسبقاً لتنسيق وإصلاح ممارسات الأعمال في منظومة الأمم المتحدة وسوف تُستخدم هذه المعايير لتحسين فعالية نظم المحاسبة المالية والإدارة المالية ودعم القرار. واعترفت الإدارة باعتماد الإطار الزمني للمشروع اعتماداً كبيراً على مدى توافر الموارد البشرية

الداخلية المطلوبة في المنظمة بأسرها خلال الفترة 2008-2009 في ظل التنافس بين عدد من المبادرات المهمة على نطاق المنظمة. واعترافاً بما يشكله ذلك من خطر فإن إمكانية الالتزام بالموعد الأصلي المقرر للامتثال الأولي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام 2010 يجري استعراضها حالياً من جانب مجلس مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الإجراء	الحالة
اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	جاري التنفيذ - يعكف مجلس المشروع على استعراض الموعد الأصلي المقرر للتنفيذ بحلول عام 2010 بسبب المبادرات المتنافسة على نطاق المنظمة.
مقترحات ترحيل الأموال	جاري التنفيذ - وسوف تنظر لجنة المالية خلال دورتها الثالثة والعشرين بعد المائة التي ستعقد في أكتوبر/تشرين الأول 2008 في مقترح بشأن دعم آلية 'لترحيل الأموال' من حيث المبدأ خلال فترة السنتين.
مواصلة تمويل الالتزامات الطويلة الأجل المتعلقة باستحقاقات الموظفين بعد نهاية الخدمة	جاري التنفيذ - وقد عرضت على لجنة المالية تقارير مستوفاة عن التزامات المنظمة المتعلقة باستحقاقات الموظفين بعد نهاية الخدمة، وتمويل العجز. وسوف تستعرض لجنة المالية التقييم الاكتواري لعام 2008 خلال دورتها في مايو/أيار 2009، وستقدم توصيتها إلى المجلس بشأن تمويل التزامات المنظمة المتعلقة باستحقاقات الموظفين بعد نهاية الخدمة خلال الفترة 2010 - 2011.

يمثل *تغيير الثقافة* أحد المجالات التي تحظى باهتمام بالغ، وقد تم تعيين خبير استشاري لإسداء المشورة إلى المنظمة بشأن هذه العملية. ويقوم مستشار خارجي بتيسير عمل فريق التغيير الذي تم تشكيله في سبتمبر/أيلول 2008.

الإجراء	الحالة
عملية تغيير الثقافة	أنشئ فريق التغيير في سبتمبر/أيلول 2008 وبدأ الفريق عمله.

وقد ضمنت الإجراءات المبكرة المتعلقة *برؤية المنظمة وأولويات برامجها* إعداد إطار متكامل للإدارة القائمة على النتائج ستحوّل المنظمة من خلاله تركيزها مما تنوي عمله بالاشتراكات المقررة إلى ما تنوي تحقيقه باستخدام الاشتراكات المقررة والموارد من خارج الميزانية. وسيشكل هذا الإطار أساساً متيناً من أجل "الإصلاح المصحوب بالنمو" مع وضع سلم

بأولويات العمل وتركيزه بما يتماشى واحتياجات الأعضاء، مع إيضاح العلاقات بين الوسائل والغايات التي ستساهم المنظمة من خلالها في إحداث الآثار المتفق عليها في البلدان الأعضاء ولمصلحة هذه البلدان من خلال تراتبية الأهداف الجامعة والأهداف الاستراتيجية والنتائج التنظيمية إلى جانب الوظائف الأساسية التي تشكل أهم وسائل العمل التي ستستخدمها المنظمة لتحقيق النتائج، مع الاستفادة من مزاياها النسبية.

وساهمت الإدارة بدور نشط في دعم المناقشات التي دارت حول مضمون تراتبية النتائج من خلال إعداد مشاريع وثائق استراتيجية موجزة تغطي مواضيع المحاصيل، والثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك، والحراجة، وبناء القدرات، والإدارة القائمة على النتائج، وتعبئة الموارد، والشراكات، وإدارة المعرفة، والدعوة والاتصال، والبيانات الأساسية والإحصائيات، ودعم الاستثمار، والطوارئ وإعادة الإعمار، والمساعدات في مجال السياسات والاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والغذائية والتغذوية، وتعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والبيئة، وتغيير المناخ، وإدارة الموارد الطبيعية. وساعد ذلك لجنة المؤتمر على التوصية بإقرار الإطار المتكامل للإدارة القائمة على النتائج والأهداف الجامعة الثلاثة، والموافقة من حيث المبدأ على 11 هدفاً استراتيجياً، وهدفين وظيفيين، وثمانية وظائف أساسية.

ويجري وضع وثائق أشمل للاستراتيجيات من أجل دعم إعداد الخطة المتوسطة الأجل الكاملة في عام 2009. وفيما يتعلق بالوظائف الأساسية فإنها تشمل: استراتيجية لتعزيز البيانات الأساسية والإحصائيات، مع مراعاة التقييم المستقل الذي أُجري مؤخراً لأعمال المنظمة في هذا المجال؛ واستراتيجية بشأن الشراكات لتوجيه وحدات المنظمة وشركائها، مع التركيز على الدروس المستفادة من الترتيبات التعاونية القائمة وعوامل النجاح؛ واستراتيجية لإدارة المعرفة في المنظمة بالاشتراك مع الأعضاء والشركاء الخارجيين؛ وسياسة واستراتيجية جديدة للاتصال والدعوة في المنظمة بحيث تغطي استراتيجية الاتصالات المشتركة مع الوكالات الكائنة في روما.

وفيما يتعلق بوضع الأهداف الاستراتيجية والنتائج التنظيمية الأساسية، فإن عملية التخطيط الاستراتيجي لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية تسير وفقاً للخطة الموضوعة في عام 2008، بينما وُضع مشروع معدّل لاستراتيجية المنظمة بشأن الحراجة خلال عام 2008. وبدأ هذا العام وضع برامج شاملة بشأن تغيير المناخ، والرصد والتقييم البيئي، والطاقة الحيوية، بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. ويجري وضع استراتيجية لدعم الاستثمار من خلال التشاور مع جميع أصحاب المصلحة، وتحديد مجالات العمل الجديدة. وسيجري في عام 2008 الإنهاء التدريجي لجميع المشاريع التجريبية المنفذة في إطار البرنامج الخاص للأمن الغذائي، مع توجيه الدعم إلى البرامج القطرية والإقليمية للأمن الغذائي على النطاق الأوسع. وازدادت حصة الموارد المركزية المخصصة لتعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بمقدار أربعة أضعاف. ويعاد تركيز العمل في مجال التغذية لتحويله عن المستوى المجتمعي نحو بناء القدرات المؤسسية ودمج السياسات التغذوية في سياسات الأغذية والزراعة. وأُتخذت تدابير أولية لوضع ترتيبات تعاونية جديدة للعمل المشترك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الإجراء	الحالة
الإطار المتكامل للبرمجة القائمة على النتائج	وافقت لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل على الإطار من حيث المبدأ بانتظار إقراره من المؤتمر في عام 2008.
الوظائف الأساسية	وافقت لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل عليها من حيث المبدأ بانتظار موافقة المؤتمر في عام 2008. وسيستمر العمل في وضع تفاصيلها والانتهاؤها منها لعرضها على المؤتمر في عام 2009.
الأهداف الاستراتيجية والأهداف الوظيفية	وافقت لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل عليها من حيث المبدأ بانتظار موافقة المؤتمر في عام 2008. وسيستمر العمل في وضع تفاصيلها والانتهاؤها منها لعرضها على المؤتمر في عام 2009.
النتائج التنظيمية	أحرز تقدُّمٌ كبير في تحديد النتائج وأهدافها ومؤشراتها. وسيستمر العمل في وضع تفاصيلها والانتهاؤها منها لعرضها على المؤتمر في عام 2009 كجزء من الخطة المتوسطة الأجل 2010-2013 وبرنامج العمل والميزانية 2010-2011.
الترتيبات التعاونية الجديدة للعمل المشترك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية	سيتم الانتهاء في عام 2009 من إعداد وإقرار الخطة المتوسطة الأجل الكاملة 2010-2013 وبرنامج العمل والميزانية 2010-2011

وفيما يتعلق بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والشركاء الخارجيين، يجري إعداد مشاريع استراتيجيات بشأن الشراكات مع الأمم المتحدة؛ والتعاون مع الوكالات التي توجد مقرها في روما؛ وتشمل الأعمال الأخرى إقامة علاقات ارتباط مع المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ والبنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية، والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان.

الإجراء	الحالة
شراكات الأمم المتحدة	مشاريع عناصر استراتيجية سيتم الانتهاء منها في 30 يوليو/تموز 2008. ويجري إعداد مذكرة استراتيجية.
التعاون مع الوكالات الكائنة في روما	يجري حالياً تداول مسودة شبه نهائية للموافقة عليها. ويجري إعداد مذكرة استراتيجية.

وفي إطار دعم البلدان النامية، تم إعطاء مزيد من الاهتمام والأولوية لأطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل لأقل البلدان نمواً في أفريقيا. وأعدت أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل في البلدان الثمانية المشمولة بمبادرة "توحيد الأداء" وذلك بمشاركة نشطة من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية والشركاء الإنمائيين؛ وتم دمجها في العملية المشتركة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وسينتهي تقييم أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل في

عام 2009. ويجري إعداد أطر الأولويات القطرية والإقليمية الفرعية وبرامج العمل ذات الصلة للأفرقة المتعددة التخصصات في المكاتب الإقليمية الفرعية. ويجري تعديل الخطوط التوجيهية المتعلقة بأطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل وإجراءات صياغة تلك الأطر وإدارتها وتنسيقها ورصدها، مع مراعاة بيئة المعونة الجديدة وطرائق العمل على المستوى القطري، وتم تنظيم دورات تدريبية لممثلي المنظمة والموظفين الميدانيين، ويجري تطبيق اللامركزية في إدارة برنامج التعاون التقني من خلال وضع الإجراءات والخطوط التوجيهية والتدريب.

الإجراء	الحالة
أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل لأقل البلدان نمواً في أفريقيا	جاري التنفيذ؛ وتم الانتهاء من وضع خمسة أطر للأولويات القطرية المتوسطة الأجل في أقل البلدان الأفريقية نمواً، وتم الانتهاء مؤخراً من الأعمال التحضيرية في 12 من البلدان الأخرى المشمولة في هذه الفئة اعتباراً من سبتمبر/أيلول 2008.
إعداد أطر الأولويات القطرية والإقليمية الفرعية	جاري العمل في دعم بلدان إضافية. وتشمل البلدان التي سيتم التوسع في إعداد أطر أولويات قطرية متوسطة الأجل لها في عام 2008 زهاء 25 بلداً. ويجري التعاون مع الممثلات المعنية. وبدأ العمل في صياغة إطار الأولويات الإقليمية المتوسطة الأجل لإقليم المحيط الهادي في يونيو/حزيران 2008.
اللامركزية في إدارة برنامج التعاون التقني	رهناً بموافقة المؤتمر في نوفمبر/تشرين الثاني على النظام الذي تم وضعه للمخصصات الإقليمية لبرنامج التعاون التقني وإدارة تلك المخصصات، سيتم إدخال المخصصات الإقليمية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011. وسيجري التطبيق التدريجي للترتيبات الجديدة المتعلقة بالموافقة على المشروعات الفردية خلال عام 2009 إلى جانب وضع إجراءات وخطوط توجيهية، وتعزيز مكاتب ميدانية مختارة وتنفيذ برنامج تدريبي.
البلدان المشمولة بالمبادرة التجريبية "لتوحيد الأداء"	جاري التنفيذ. وقد أعدت أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل للبلدان الثمانية المشمولة بالمبادرة تحت قيادة ممثلية المنظمة (باستثناء ألبانيا حيث تعتبر المنظمة وكالة غير مقيمة فيها ونُقلت القيادة إلى المكتب الإقليمي الفرعي والمقر الرئيسي) وبمشاركة نشطة من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية والشركاء الإنمائيين، وتم دمجها في العملية المشتركة. ويتواصل ذلك في سياق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لعام 2008 إلى جانب التدريب والتحضير للبرمجة المشتركة

وفيما يتعلق بالحوكمة والإشراف، سينتهي مكتب المفتش العام من إجراء تقييم شامل للنهج الحالي الذي تسير عليه المنظمة في إدارة المخاطر. وأعيد تشكيل لجنة المراجعة بالكامل من أعضاء خارجيين في عام 2008. وأجري استعراض خارجي من النظراء لوظيفة المراجعة الداخلية في عام 2007 وسيعاد إجراؤه مرة كل خمس سنوات. وسوف يصدر ميثاق

معدّل لمكتب المفتش العام بحيث ينص بوضوح على إمكانية نفاذ المفتش العام إلى لجنة المالية وذلك بعد استعراضه من قبل لجنة المالية في أكتوبر/تشرين الأول 2008. وقامت لجنة البرنامج في أكتوبر/تشرين الأول 2008 بالنظر في مشروع ميثاق لمكتب التقييم لكي يشكل إطار السياسات والترتيبات المؤسسية لمكتب تقييم مستقل ومنفصل تشغيلياً في المنظمة وسوف يعدّل عند اللزوم. وrehناً بموافقة المؤتمر في عام 2008، سيتم إنشاء وظيفة مسؤول الأخلاقيات في عام 2009 كجزء من عملية إعادة هيكلة المقر الرئيسي. وأعدت خطط تقييم متجددة متعددة السنوات منذ عام 2006 لكفالة وفاء التقييم باحتياجات الأجهزة الرئاسية والإدارة، والقيام في الوقت ذاته بتغطية مختلف مجالات العمل وشمول التقييم لأكثر المجالات تعرضاً للمخاطر. وسيواصل المدير العام عقد حلقات نقاشية تفاعلية حول القضايا الرئيسية التي يوليها الأعضاء اهتماماً كبيراً.

الإجراء	الحالة
لجنة المراجعة	تم التنفيذ
استعراض النظراء الخارجيين	تم التنفيذ
ميثاق مكتب المفتش العام	عرض مشروع الميثاق المعدّل على لجنة المالية في أكتوبر/تشرين الأول 2008.
ميثاق مكتب التقييم	عرض مشروع الميثاق المعدّل على لجنة البرنامج في أكتوبر/تشرين الأول 2008.
إنشاء وظيفة الأخلاقيات	وافقت الإدارة على إنشاء وظيفة مسؤول الأخلاقيات ويعكف مكتب الشؤون القانونية ومكتب المفتش العام على إعداد اختصاصات الوظيفة.
التقدير الشامل للنهج الذي تسير عليه المنظمة حالياً في إدارة المخاطر	دخل العقد المبرم مع شركة إدارة المخاطر مرحلة الموافقة النهائية. ومن المتوقع أن تبدأ الشركة الاستشارية استعراضها قبيل نهاية عام 2008.
خطط التقييم المتجددة المتعددة السنوات	أعدت خطة عمل متجددة إشارية للتقييمات الاستراتيجية والبرنامجية للفترة 2009-2010 وعُرضت على لجنة البرنامج في أكتوبر/تشرين 2008

وفورات الكفاءة

اتخذت الإدارة أيضاً إجراءات فورية استجابة لمخصصات الميزانية للفترة 2008-2009 التي أقرها المؤتمر في نوفمبر/تشرين الأول 2007، والتي أشارت إلى إمكانية تحقيق وفورات وزيادات في الكفاءة بما مقداره 22.1 مليون دولار أمريكي (بالإضافة إلى 13.3 مليون دولار أمريكي في الكفاءات المقررة بالفعل في برنامج العمل والميزانية) خلال فترة السنتين أثناء تنفيذ برنامج العمل. وبغية تشجيع الاقتراحات الإبداعية وتوفير رأس المال الأساسي لاستحداث أفكار جديدة تبشر بالخير، أنشئ صندوق للابتكار وخطة للحوافز المالية. ووفقاً للتقرير الذي عُرض على لجنة المالية في

مايو/أيار 2008 (الوثيقة FC 122/12) فقد اقترحت وحدات المنظمة نُهجاً مبتكرة لتحقيق 18.1 مليون دولار أمريكي من الوفورات وزيادات في الكفاءة كل سنتين¹ في المجالات العريضة الخمسة المحددة أدناه، بينما سيتم تحديد سائر المبلغ، وهو 4 ملايين دولار أمريكي، المطلوب للوصول إلى مستوى من الوفورات مقداره 22.1 مليون دولار أمريكي خلال فترة السنتين، بما في ذلك عن طريق الاستعراض المفصل.

- *تخفيض تكاليف المدخلات* (بوفورات تقدر بمبلغ 5.9 مليون دولار أمريكي) بما في ذلك: تخفيض تكاليف السفر عن طريق إبرام عقد لخدمات السفر يتسم بمزيد من الكفاءة التكاليفية، وتخفيض تكاليف مستحقات السفريات المرخص بها؛ ونقل وظيفة المراجعة المحلية، وتخفيض تكاليف الاتصالات باستخدام التكنولوجيا الجديدة، وتخفيض تكاليف البرمجيات على مستوى شبكة المنظمة وعلى مستوى الحواسيب المكتبية عن طريق التوصل إلى ترتيب مؤسسي جديد للحصول على التراخيص؛ وزيادة نسبة التوزيع الإلكتروني لوثائق الاجتماعات والمنشورات؛ وتخفيض تكاليف فواتير الكهرباء عن طريق طرح مناقصة مشتركة بين الوكالات؛
- *ترشيد عمليات الدعم الإداري والتشغيل* (1.7 مليون دولار أمريكي) بما في ذلك: تخفيض مدة انعقاد المجلس بيوم واحد وتخفيض تكاليف التخزين الخارجي؛
- *التخفيض الانتقائي لمستوى الوظائف* (3 ملايين دولار أمريكي)، حيث تم في إطارها تحديد ثلاث عشرة وظيفية من فئة المديرين توطئة لإلغائها أو تخفيض مستواها بالمقر الرئيسي من خلال دمج أو إعادة تنظيم مجالات العمل الحالية؛
- *خليط مدخلات الموارد البشرية* (5.2 مليون دولار أمريكي) بغرض زيادة نسبة الموارد البشرية من غير الموظفين المستخدمة في تنفيذ برنامج العمل من خلال تحديد 19 وظيفة من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة بقصد إلغائها أو تخفيض رتبته في مجالات يمكن أن توفر فيها خدمات مماثلة بالاعتماد على موارد بشرية من غير الموظفين.
- *توسيع قاعدة تمويل برنامج العمل والميزانية* (2.3 مليون دولار أمريكي) عن طريق زيادة الموارد الخارجة عن الميزانية، ويشمل ذلك: استرداد تكاليف معالجة المنظمة لطلبات استصدار التأشيرات وجوازات المرور المقدمة من الوكالات الأخرى الكائنة في روما؛ وتقاسم تمويل الوظائف التي تسهم الموارد الخارجة عن الميزانية فيها إسهاماً مباشراً في برنامج العمل؛ وإعادة النظر في سياسة استرداد تكاليف الدعم وفقاً لتوصية التقييم الخارجي المستقل 7-7، لكفالة استرداد التكاليف التي تنطبق عليها الشروط.

¹ تشير عبارة "كل سنتين" إلى الوفورات الإجمالية المتحققة خلال سنتين بدءاً من تاريخ التنفيذ.